جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ملخص محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية 2

مقدمة لطلبة السنة أولى حقوق

أستاذة المقياس: د. حمال

مقدمة:

يمثل البحث العلمي ضرورة حياتية سواء في حياة الأفراد أم في حياة الدول. فبالعلم تنهض أمم ودول وبالعلم أيضًا تُباد دول. والوصول إلى العلم والانتفاع به أمر يستوجب البحث عنه، وتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية لخدمة هذا الهدف. ومنهجية البحث العلمي تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجبة إتباعها، فهي عموما جملة قواعد ثابتة.

ويتصف البحث العلمي بمجموعة من الخصائص التي لابد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه فهو عملية منظمة ومضبوطة ودقيقة يبنى على المنهجية العلمية أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة موضوع معين الامر الذي يجعل البحث العلمي موثوقا به في خطواته ونتائجها. كما أنه عملية منطقية بحيث يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة عبر منهج معين. يهدف لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الانسانية فهو بحث حركي وتجديدي فالبحث العلمي كفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم فحتى وان لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا.

هذا ويواجه العديد من الطلبة الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي وخاصة ميدان الحقوق صعوبات جمة في استيعاب الكثير من المفاهيم والمصطلحات القانونية وإعداد البحوث العلمية بمختلف مستوياتها وحول المسائل القانونية والتعليق على النصوص القانونية والاحكام والقرارات القضائية التي تحتاج إلى منهجية علمية مبنية على أسس صحيحة وسليمة. وتختلف المنهجية عن المنهج، فالمنهج هو الطريق الواضح والمتبع للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة أو البحث في إطار المنهج المختار كالمنهج الوصفي، التاريخي، المقارن، التحليلي،... أما المنهجية فهي التطبيق الفعلي للمنهج من خلال آلياته المتعددة.

تعريف منهج البحث العلمي:

يقصد بالمنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما. ويعرف منهج البحث العلمي بأنه: الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلة البحث.

كما يعرف بأنه: أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا الآتي:

✓منهج البحث هو مجموعة من القواعد العامة التي يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل توصله إلى النتيجة المطلوبة.

✓منهج البحث العلمي قد يقتصر على أسلوب واحد واضح ومميز وقد يشتمل على مجموعة من الأساليب ذات الخصائص المتشابهة.

✓يرتبط تحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يستخدمه ويطبقه الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة بحسب الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها فما يصلح لدراسة ظاهرة، قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى.

✓بعض الظواهر لا يمكن دراستها إلا باستخدام أساليب ومناهج علمية معينة، فكثير من العلوم يمكن تمييزها والتعرف عليها من خلال طبيعة مادتها العلمية ولكن بعض العلوم الأخرى لا تتحدد شخصيتها إلا من خلال أسلوب أو منهج الدراسة العلمي المتبع فيها.

أهمية المنهج العلمي: إن للمنهج العلمي أهمية بالغة نوجزها فما يلي:

-تنظيم طريقة تفكير الباحث وهذا لكون المنهج العلمي يساعد الباحث في تنظيم وترتيب أفكاره وبما ينعكس عليه ذلك من كتابة بحثية لائقة ومتميزة وبهذا يبلغ الباحث أهدافه التي رسمها من وراء العملية البحثية.

-الإستعانة بخبرات ودراسات السابقين عند استخدام الباحث لأي منهج من مناهج البحث العلمي فإنه بذلك يستعين بخبرات ما سبقه من علماء وباحثين الامر الذي يساعده على دراسة كاملة.

- توفير الوقت والجهد ويكون ذلك عند استعمال الباحث منهج علمي يتوافق مع طبيعة بحثه فإنه بذلك يوفر الكثير من الجهد والوقت بخلافة طريقة البحث العشوائية التي تستغرق الوقت مما تؤدي إلى عدم الوصول لنتيجة بحثية دقيقة.

-تساهم مناهج البحث العلمي في الحصول على المعلومات الدقيقة الضرورية من المصادر والمراجع المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث.

- المناهج العلمية بحسب بعض الفقه تساهم في صياغة وانتاج أسلوب من أساليب التفكر المتزن والمستمر الذي يعتبر السبيل الوحيد في تعامل الإنسان مع الواقع والسع لحل مشكلاته المطروحة.

تصنيف مناهج البحث العلمي:

يختلف الكتاب المهتمون بأصول البحث العلمي ومناهجه في تصنيف مناهج البحث فيضيف البعض مناهج ويحذف آخرين مناهج، أو يختلفوا في أسماءها، وسنتناول من خلال هذه المحاضرات أبرز المناهج التي نحتاج إليها في الدراسات الاجتماعية والإنسانية والإدارية على النحو الآتي:

أولا-المنهج التاريخي:

1-تعريف المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي بأنه: ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات، أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي، والتنبؤ بالمستقبل.

كما يعرف أيضاً بأنه: ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفًا كيفيا، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

كما يقصد بالمنهج التاريخي الطريق الذي يختاره الباحث لتجميع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة الموضوع مستندا على الحقائق الماضية ومعتمدا على التحليل والتفسير فهذا المنهج يكون بمثابه السبيل الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل او المتوقع لذا يعتمد على الاستقصاء والتحري عن وقائع الماضي الا ان هذا المنهج في الدراسة لا يقتصر على الدراسات التاريخية في علم التاريخ فقط وانما يعتمد على العديد من العلوم الاخرى فالطبيب يدرس تاريخ المريض والذي يمكنه من الوقوف على اهم العوامل او اسباب المرض كذلك الباحث في مجال القانون يحتاج الى الوقوف

على التطور التاريخي لموضوع البحث ومشكلته لا سيما تلك الموضوعات التي لها بعد تاريخيا واضحا حيث يعتمد المنهج التاريخي على ادله وادوات ومصادر يمكن استعمالها بعد التأكد من صحتها وهو لا يعتمد كما هو متصور عند البعض على السرد والنقل فقط بل على التفحص والنقد.

وقد ازدادت أهمية هذا المنهج في الوقت الحاضر حيث لا يمكن لاي باحث الاستغناء عن معطيات المعرفة التاريخية لان التاريخ مليء بالتجارب والعبر والبراهين وكلها عوامل تخدم الباحث لأنها تمكنه من الوقوف على حقيقة المشكلة موضوع البحث وكيف وصلت الى ما هي عليه الآن.

ومما سبق من التعريفات يتضح لنا الآتي:

✓يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظواهر حدثت في الماضي حيث يتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.

✓المنهج التاريخي مستمد من دراسة التاريخ حيث يعمل الباحث على دراسة الماضي وفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل.

✓يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.

✓يساعد المنهج التاريخي في إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

✓التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية حيث ينمي معرفة الباحث ويثري أفكاره في الإنسان والمجتمع.

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية. ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها. فضلاً عن أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.

والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية مثلاً، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة من فترات التاريخ..

وقد يكون المنهج التاريخي تحليلياً، لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم، وتعداد خصائصها، والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، تمهيدًا لدراسة الأوضاع والنظم المعاصرة. فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها. وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية عن الأصول التاريخية للموضوع محل البحث.

فالباحث في موضوع " الوكالة " كأحد عقود القانون المدني، يصدر بحثه بنشأة فكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة عند الإغريق والرومان، ولدى الشرائع القديمة، لينتهي إلى تقرير حالة التنظيم الحالي للوكالة، وكيف استمدت أصولها من تلك النظم القديمة، وكيف تطورت حتى صارت إلى وضعها الحالي.

ويرى البعض أنه حين تبني المنهج التاريخي في البحث، فيجب مراعاة عدة أمور أهمها :

1. أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنيًا، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلا.

2. يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح، وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمشاكل المتمخضة عنه.

3. يجب أن تتوافر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات. وهكذا يساعد المنهج التاريخي، إلى جانب المنهج التأصيلي أو التحليلي، على فهم مشكلة تغير القانون وثباته، والتدليل على أن كثيراً من القواعد القانونية، تظهر في الوقت الذي تفقد فيه غيرها من القواعد القانونية القائمة، تأثيرها وفعاليتها

2-استخداماته: يستخدم المنهج التاريخي في:

أ-دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره.

ب-دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث ف مجمل حياة البشر الماضية وما تشتمل

عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن.

ج–دراسات علم الآثار والجيولوجيا والتاريخ البشري لكي يتم استخلاص الحقائق المتعلقة بجميع الظواهر والأحداث التي تدرسها وتتناولها هذه العلوم.

3–مصادر معلومات المنهج التاريخي: تتعدد مصادر المعلومات في دراسات المنهج التاريخي ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1–المصادر البشرية :وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث والدراسة.

2–المصادر المكتوبة والمشاهدة :وهي كالآتي:

أ– المخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، وتعرضها للنقد الخارجي من حيث الزمن الذي كتبت فيه، والذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب–الوثائق الرسمية من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة.

ج– المذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة والتي تعتبر هامة لحياة الفرد إذا وقعت في يد الباحث خاصة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسية واجتماعية من خلال البحث التتبعي لتاريخ حياته والظروف المسببة والمحيطة بحالته.

د–السجلات والوثائق بمختلف أنواعها مثل: الدساتير، القوانين، سجلات المحاكم، قوائم الضرائب، القوانين والأنظمة، الإحصاءات المختلفة، الصحف والكتب القديمة والمنشورات بأنواعها، الصور والأفلام والخرائط، الأساطير والحكايات الشعبية، السير الذاتية، واليوميات، الرسائل، الوصايا، العقود بأنواعها ...الخ.

هـ–الآثار والشواهد التاريخية: وتتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة مثل، بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات ....الخ.

و–الدراسات التاريخية القيمة: وتشمل الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

ز–الشواهد المادية التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها، كالآثار، والتحف، والرسومات.

4–أدوات المنهج التاريخي: للتاريخ شواهد وأدلة يمكن التأكد منها، لذا فإن من أهم أدوات المنهج التاريخي:

1–الملاحظة والمشاهدة.

2–المقابلة.

3–الاستبيان.

5–خطوات المنهج التاريخي: يمكن حصر خطوات القيام بالبحث التاريخي ف خمس خطوات وهي كالآتي:

أ– تحديد الموضوع أو المشكلة فعلى الباحث أن يراعي عند اختيار المشكلة موضوع الدراسة وامتدادها التاريخي بحيث يكون لها صفة الاستمرار والدوام النسبي بما يمكن من تعقب الظاهرة والتعرف على مراحل تطورها. وعادة يستقي الباحث مشكلة الدراسة من ميدان تخصصه ومن خلال اطلاعه على الدراسات السابقة.

ب– جمع البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية: بعد الشعور بالمشكلة واختيار موضوع البحث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها.

وتتعدد مصادر المعلومات في دراسات المنهج التاريخي ويمكن تقسيمها إلى مصادر أولية وثانوية مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصادر الأولية أدق بكثير من المصادر الثانوية ومفضلة عليها.

- **المصادر الأولية:** تضم هذه المصادر كلا من الآثار والوثائق.

أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي في الأهرامات هي مصدر هام من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة. و الوثائق فهي سجلات لوقائع ماضية قد تكون مكتوبه كالمخطوطات والرسائل والمذكرات وقد تكون مسجله او مصوره وغالبا ما تضم مختلف الفنون كالنحت والرسم كما قد تكون شفهية كروايات التي يرويها الشهود العيان.

كما تقسم المصادر الأولية إلى:

1-المصادر البشرية :وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث والدراسة.

2-المصادر المكتوبة والمشاهدة :وهي كالآتي:

أ- المخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، وتعرضها للنقد الخارجي من حيث الزمن الذي كتبت فيه، والذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب-الوثائق الرسمية من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة.

ج- المذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة والتي تعتبر هامة لحياة الفرد إذا وقعت في يد الباحث خاصة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسية واجتماعية من خلال البحث التتبعي لتاريخ حياته والظروف المسببة والمحيطة بحالته.

د-السجلات والوثائق بمختلف أنواعها مثل: الدساتير، القوانين، سجلات المحاكم، قوائم الضرائب، القوانين والأنظمة، الإحصاءات المختلفة، الصحف والكتب القديمة والمنشورات بأنواعها، الصور والأفلام والخرائط، الأساطير والحكايات الشعبية، السير الذاتية، واليوميات، الرسائل، الوصايا، العقود بأنواعها ...الخ.

هـ-الآثار والشواهد التاريخية: وتتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة مثل، بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات ....الخ.

و-الدراسات التاريخية القيمة: وتشمل الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

ز-الشواهد المادية التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها، كالآثار، والتحف، والرسومات.

- **المصادر الثانوية:** هي معلومات غير مباشرة تشمل كل ما نقل عن المصادر الأولية أو كتب عنها كما تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية فإذا لم تكن

الأهرامات موجودة أو قائمة يستطيع دارس التاريخ المصري القديم أن يستدل على وجودها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها.

ج- نقد المصادر: يتضح من مصادر المعلومات التاريخية أنها في معظمها مصادر غير مباشرة وقديمة وهذا يضفي شكوكا حول دقتها وصدقها؛ لذا يجب على الباحث التأكد من صحة المعلومات التي جمعت وذلك ليكون البحث أكثر مصداقية وأمانة في ذلك، ويكون النقد على نوعين هما:

1-النقد الخارجي: ويتضمن التأكد من صحة الوثيقة محل البحث وهو بدوره ينقسم إلى نوعين هما:

أ-**نقد التصحيح** : وفيه يتم التأكد من صحة الوثيقة ونسبتها إلى صاحبها؛ وذلك بالتأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر؛ لتحديد مدى صحتها ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، وذلك لما تتعرض له كثير من الوثائق من حشو وتزييف وإضافات دخيلة أو تحريف؛ لأسباب كثيرة وأشكال متعددة، فالوثيقة قد تكون مكتوبة بيد المؤلف، أو بيد شخص آخر، ولا توجد سوى نسخته الوحيدة هذه؛ فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ في النقل، وقد تكون الوثيقة متعددة النسخ وأماكن التواجد؛ بحيث يحتاج الأمر إلى تحديد النسخة الأصلية مما نسخ عنها.

ب -**نقد المصدر** :وفي هذه المرحلة يتم التأكد من مصدر الوثيقة وزمانها ومؤلفها؛ للتأكد من نسبتها لصاحبها؛ وفحص الوقائع الوارد ذكرها في الوثيقة، ومقارنتها بأحداث العصر المنسوبة إليه.

حيث يثير الباحث في النقد الخارجي تساؤلات لكي يكتشف مصدر المعلومة من ذلك:

- متى ولماذا ظهرت هذه الوثيقة؟
- من الكاتب او المؤلف او الذي كتب الوثيقة؟
- هل كتب المؤلف المنسوب اليه الوثيقة مادتها فعلا؟
- هل هذه هي النسخة الأصلية ام انها نسخه دقيقه عنها؟ وإذا كانت نسخه دقيقه عنها هل يمكن العثور على الأصل؟ فهذا النقد يتصل بالتأكد من صحة الوثيقة وربطها بزمن معين او ثقافه معينه وذلك بمراجعه المادة التي تحتويها هذه الوثيقة على ضوء معطيات العصر او ملامح الثقافة.

من الأمثلة عن النقد الخارجي عدم قبول وثيقه زواج موقعه من صاحبة العلاقة في قريه كانت نسبة أمية النساء فيها تبلغ 100%.

2-النقد الداخلي: ويقصد به تقييم محتوى الوثيقة وصحة ومعنى الكلام الموجود فيها، والتأكد من دقتها. فالنقد الداخلي يكون بالتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات التي اشتملت عليها الوثيقة والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء. ويهتم النقد الداخلي بالتحقق من معنى وصدق المادة الموجودة أو المعلومة الموجودة في الوثيقة.

ولكي يصل الباحث الى هذا نجده يطرح الأسئلة التالية:

- ما الذي يعنيه المؤلف من كل كلمة او عبارة؟
- هل العبارات التي كتبها المؤلف يمكن الوثوق بها، وهل تطابق المقصود الذي أراده الكاتب؟

وهو كذلك على نوعين:

أ- النقد الإيجابي: والهدف منه تحديد المعنى الحقيقي والحرفي للنص وما يرمي إليه الكاتب وهل حافظ على نفس المعنى في الوقت الحالي أم لا. حيث يتضمن تحليل النص التاريخي تحليلا شاملا لألفاظ الوثيقة لغة ومعنى.

ب-النقد السلبي: ويقصد به التعرف على مدى موضوعية الكاتب. وهنا يتم التحقق من رؤية الكاتب لمشاهدة الوقائع بدراسة مدى خطأ أو تحريف الوثيقة، كذلك مدى أمانته في نقل الواقعة، وهل كان موضوعياً وصادقاً، أم شوه الحقائق، وهل شاهد الحادثة أم سمع عنها، والتأكد من سلامة جسمه وعقله وسنه. ويلعب النقد السلبي دورا كبيرا في التأكد من هذه المعلومات، وكذلك معرفة ما السبب الذي أدى به إلى كتابة هذه الوثيقة والإحاطة بجميع ظروفه آنذاك. حيث يحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل شاهد صاحب الوثيقة الواقعة أو الظاهرة أو الحادثة؟
- ما مدى أمانته في نقل ما رأى؟
- هل هو أهل للثقه في النقل؟

- ما مدى سلامة عقله وسنه؟
- هل اعتمد على الذاكرة وحدها؟
- هل هناك ما يدعو للتشكيك بالموضوعية والأمانة الفكرية؟
- ما هي دوافعه وما هي ظروفه؟

د- صياغة الفروض وتحقيقها (التركيب والتفسير): بعد جمع المعلومات والفحص والنقد الداخلي والخارجي يخطو الباحث خطوة رابعة وهي صياغه الفرضيات التي تفسر الحدث أو الظاهرة على ضوء المعلومات والأدلة المتوفرة لديه .وهي عبارة عن حل مؤقت لإشكالية البحث والذي على أثره تتم دراسة الموضوع، وقد يكون إجابة محتملة للسؤال البحثي، ومن خلال التجريب نحاول إثبات ما إذا كانت هذه الفروض صحيحة أم خاطئة.

وتتطلب الفروض في البحوث التاريخية مهارة فائقة وخيال واسع من قبل الباحث لأنه يدرس ظاهرة وقعت في الماضي. ويقوم الباحث بجمع المادة العلمية وفقا لنظام معين زمني أو جغرافي أو موضوعي أو مزيج من هذه النظم. ويعتبر حصول الباحث على المعلومات ونقدها وتحليلها بمثابة إثبات للفروض والتحقق منها.

هـ- استخلاص النتائج وكتابة التقرير: بعد أن يتم الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقييمها والتوصل إلى إثبات صدق الفروض بعد إجراء التعديلات الضرورية عليها يخلص الباحث إلى النتائج ثم يقوم بكتابة التقرير النهائي ملتزما بمواصفات البحث العلمي من الترتيب والتنميط والتوثيق والصياغة السليمة وغيرها.

6-تقييم المنهج التاريخي: من أهم مميزات المنهج التاريخي نذكر ما يلي:

- يعتبر المنهج التاريخي تقريبا المنهج الوحيد المعتمد عليه في جميع الميادين والتخصصات العلمية
- يعتبر منهج ناقد حيث يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدا بتحديد المشكلة مرورا الى وضع الفرضيات حول المعلومات التي تم جمعها من خلال اخضاعها للنقد والفحص ومن ثم الوصول الى النتيجة المرجوة، حيث يعتمد على طريقة علمية في تفسير

الاحداث التاريخية كأساس لفهم المشكلة ثم التنبؤ بما سيكون في المستقبل كونه يعمل على استرداد التاريخ او الماضي ليكتشف الحلول الممكنة.

- يمكن اعمال المنهج التاريخي الى جانب المناهج الاخرى كالمنهج المقارن والمنهج الوصفي
- من خلال المنهج التاريخي يمكننا معرفه نشأة الظاهرة وجذورها التاريخية وتطورها وبالتالي معرفة تاريخ النظم وعلاقته بالنظم الأخرى.
- من مزايا البحث التاريخي ايضا انه يمكننا من البحوث والدراسات السابقة.
- كذلك فإن الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصاً إذا ما تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.

ومن أبرز عيوب المنهج التاريخي ما يأتي:

- لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع ظواهر حدثت في الماضي وانتهت، فهو يعتمد على الطريقة التقليدية في جمع البيانات والتي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم أو الأخذ عن بعض الوثائق التي كتبها أشخاص آخرون شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها، وهذه المصادر قد لا تكون دقيقة.
- لا يعتمد على التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس أو الأفراد، وإن كان هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة. وقد يميل هؤلاء الأفراد إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق وتصويرها.
- المعرفة التاريخية هي معرفة جزئية بحكم طبيعتها حيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة في الماضي وذلك بسبب تعرض المصادر الى التلف والتزوير. فلا يستطيع الباحث التاريخي مهما كان دقيقا أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكلة الدراسة، فالمعرفة تبقى جزئية تستند إلى أدلة جزئية ولا يمكن اختبار كل الأدلة فالمادة التاريخية كمصدر هي أكثر تعقيدا من المعلومات في مجالات اخرى وهذا يؤدي إلى صعوبة التوصل الى نتائج دقيقة.
- عدم القدرة على اخضاع الظاهرة التاريخية للتجريب كون أحداثها حدثت في الماضي يصعب الوصول الى نتائج صالحه للتعميم في الابحاث التاريخية وذلك لارتباط الظاهرة التاريخية

بظروف زمنيه ومكانيه يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة مما يجعل الباحث يتنبأ فقط.

ثانيا-المنهج الوصفي:

1-تعريف المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي بأنه: طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.

وهناك من يعرفه بأنه: محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه أحد مناهج البحث العلمي الذي يقوم على وصف الظاهرة القانونية كما هي في الواقع دون تدخل من الباحث لتغييرها أو التأثير عليها حيث يهدف الى فهم الظاهرة وتفسيرها بشكل موضوعي وعميق من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهره المدروسة وتفسيرها للوصول الى نتائج دقيقة وموثوقة.

ومما سبق من التعريفات يتضح لنا الآتي:

✓تهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.

✓تهتم البحوث الوصفية بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء والظواهر التي يتناولها البحث وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير أو القيم.

✓يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة هي:

-ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

- من أين نبدأ الدراسة؟

– ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟

– ما النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً.

✓لا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها إلى تحليلها التحليل الكاف الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدراً من التفسير لهذه النتائج، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

2–استخداماته: يستخدم المنهج الوصفي في:

دراسة حاضر الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، مع ملاحظة أنه يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.

- دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي استخدم فيها منذ نشأته وظهوره.
- دراسات العلوم الطبيعية لوصف الظواهر الطبيعية المختلفة.
- رصد ومتابعة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

وبإسقاط المنهج الوصفي على الدراسة القانونية فهو يقوم بمتابعة وملاحظة بعض السلوكات التي تشكل خرق للقانون بحث يقوم بوصفها ودراستها لمعرفة مسبباتها إلى غاية الوصول لحلول من أجل التخفيف منها عن طريق صياغة النصوص القانونية التي تمنع تكرار السلوك محل الدراسة.

3–أدوات المنهج الوصفي: يستخدم لجمع البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية الأدوات الآتية:

- **الملاحظة.** لملاحظه الملاحظة العلمية هي ركيزة هذا المنهج وتعني النظر المتأني في

الظواهر بواسطة الحواس مباشرة أو بالاستعانة بوسائل وادوات مناسبه لموضوع الملاحظة الأجهزة السمعية.

- **العينة:** العينات هي مجموعه تمثل وتنوب عن المجتمع الخاص بالدراسة وهي تقنيه يلجا اليها الباحث كلما كان مجتمع الدراسة كبيرا يصعب التحكم فيه.
- **المقابلة:** تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات لدراسة الأفراد والجماعات الإنسانية وتعني إجراء محادثة علمية عن آراء أو مواقف أو أفكار حسب موضوع البحث واشكاليته.
- **الاختبارات:** يعد الاختبار مجموعة من المثيرات سواء كانت أسئلة كتابية أو شفهية أو صور أو رسوم قد تم أعدادها بطريقة كمية أو كيفية والاختبار يعطي قيمة أو رتبة للشخص المعني بالاختبار. وتستخدم الاختبارات في القياس والكشف عن الفروقات بين الأفراد أو المجتمعات أو الأعمال.
- **الاستبيانات:** الاستمارة او الاستبيان هي لائحة أو قائمة من الأسئلة المحضرة من طرف الباحث تحضيرا يراعي فيه مجموعه من القواعد المنهجية تدون على أوراق وتوزع على فئة معينة للإجابة على عليها ويجب مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة، وتجنب الألفاظ الغامضة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤهل الثقافي، والسن...
- **الوثائق والسجلات:** تتمثل في مجموع البيانات التي يتحصل عليها الباحث من أجل تفسير الظاهرة.

4-خطوات البحث باستخدام المنهج الوصفي: لا يكاد تطبيق واستخدام المنهج الوصفي في البحث يختلف في مراحله عن تلك التي تشملها الطريقة العلمية بشكل عام، ويمكن حصرها بالآتي:

أ-تحديد المشكلة وصياغتها: لابد للباحث من تحديد المشكلة المراد دراستها، ويفضل أن يتم صياغتها في شكل سؤال.

ب-وضع الفروض المحتملة: ثم يقوم الباحث بصياغة فروض الدراسة والتي يمكن أن تجيب عن سؤال البحث بصورة مؤقتة ومن ثم يبدأ الباحث بجمع المعلومات عنها إلى أن يتم إثباتها أو دحضها.

ج-جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة: يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات واختيار الأدوات المناسبة لجمعها كالمقابلة، والاستبيان، والملاحظة، والقيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة منظمة. حيث يختار الباحث الأداة التي تناسب طبيعة المشكلة والفروض وبالأساليب التي تم تحديدها.

كما يقوم الباحث باختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة وتحديد حجمها ونوعها.

د-تحليل البيانات وتفسيرها: عند بدء مرحلة اختبار الفروض ومناقشتها لا بد من الرجوع إلى أدبيات الدراسة وإلى الدراسات السابقة للتعرف على مدى اتفاق نتائج البحث مع نتائج البحوث السابقة والعمل على تفسير أسباب الاتفاق أو الاختلاف.

هـ-كتابة النتائج والاستنتاجات والتوصيات المناسبة: يقوم الباحث بكتابة النتائج وتفسيرها ويقدم عدد من التوصيات التي يستفيد منها الباحثون، والجهات المستفيدة من البحث.

5-تقييم المنهج الوصفي: يتمتع المنهج الوصفي بالمزايا الآتية:

-يساعد المنهج الوصفي في إعطاء معلومات حقيقية دقيقة تساعد في تفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

-اتساع نطاق استخداماته لتعدد الأساليب المتاحة أمام الباحث عند استخدامه، مثل أسلوب المسح، أو دراسة الحالة، أو تحليل المضمون.

-يقدم المنهج الوصفي توضيحا للعلاقات بين الظواهر، كالعلاقة بين السبب والنتيجة، بما يمكن الإنسان من فهم الظواهر بصورة أفضل.

-يتناول المنهج الوصفي الظواهر كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث في التأثير على مسارها، مما يعطي نتائج أكثر واقعية.

ومن أبرز عيوب المنهج الوصفي الآتي:

-قد يستند البحث الوصفي إلى معلومات مشوهه ولا تستند إلى الواقع سواء كانت عن قصد من قبل

الباحث أو غير قصد. كأن تكون الوثائق والسجلات المستخدمة غير دقيقة مثلا.

-هناك احتمال تحيز الباحث لآرائه ومعتقداته، فيأخذ البيانات والمعلومات التي تنسجم مع تصوره ويستبعد التي تتعارض مع رأيه، وهذا راجع إلى أن الباحث يتعامل دائما مع ظواهر اجتماعية وإنسانية غالبا ما يكون طرفا فيها.

-غالبا ما يستخدم الباحث مساعدين عند القيام بالدراسات الوصفية وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات، فصدق وانسجام هذه البيانات يعتمد على مدى فهم المساعدين لأهداف البحث.

-صعوبة إثبات الفروض في البحوث الوصفية لأنها تتم عن طريق الملاحظة وجمع البيانات المؤيدة والمعارضة للفروض دون استخدام التجربة في إثبات هذه الفروض. فالباحث في الدراسات الوصفية قد لا يستطيع ملاحظة كل العوامل المحيطة بالظاهرة، مما يعيقه في إثبات الفروض.

-صعوبة التنبؤ في الدراسات الوصفية وذلك لأن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تتصف بالتعقيد، وذلك لتعرضها لعوامل عدة.

6-أساليب المنهج الوصفي: يستخدم المنهج الوصفي في دراسة معظم الظواهر، فالوصف العلمي للظواهر ضرورة لا مناص منها قبل قيام الباحث بالتعمق ف تحليل الظواهر والحصول على تقديرات دقيقة لحدوثها والتعرف على طبيعة علاقاتها.

وتتخذ الدراسات الوصفية أساليب وأنماط مختلفة، ومن أبرز هذه الأساليب المستخدمة للبحوث الوصفية ما يلي:

أ. أسلوب المسح (الدراسات المسحية): يعتبر المسح واحداً من المناهج الأساسية بل أكثرها شيوعاً في البحوث الوصفية. ويعرف أسلوب المسح بأنه: دراسة شاملة مستعرضة، ومحاولة منظمة لجمع البيانات وتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين. كما يعرف بأنه: ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب.

ومما سبق من التعريفات يتضح الآتي:

✓يقوم الأسلوب المسحي على وصف وتشخيص ظاهرة ما، وجمع البيانات عنها وتقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن أي ما هو قائم فعلاً في جزء من المجتمع.

✓البحث المسحي ينصب على الوقت الحاضر.

✓يهدف البحث المسحي إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها مستقبلاً.

✓يطبق أسلوب المسح عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير وقد يكون مسحا شاملاً أو بطريق العينة، وفي أغلب الأحيان تستخدم فيه عينات كبيرة من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة وبنسب خطأ قليلة وبالتالي تمكنه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة.

✓البحث المسحي يدرس الظاهرة كما هي على الواقع دون تدخل من قبل الباحث للتأثير عليها.

***استخداماته:** تتعدد استخدامات الأسلوب المسحي لتشمل المجالات الآتية:

-المسح المدرسي: والذي يدرس الميدان التربوي بأبعاده المختلفة مثل: المعلم، المتعلم، الوسائل، الطرق، الأهداف، المناهج.

-المسوح التي تهتم بدراسات السكان بمختلف مجالاتها ولعل أهمها الهجرة والخصوبة وتنظيم الأسرة والخصائص المختلفة للسكان.

-المسوحات الاجتماعية والتي تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل بحوث الفقر والجريمة وأوضاع الأسرة ومشكلة العمل والعمال.

-مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية.

-مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية والتي تهدف إلى قياس معنويات العمال وعلاقاتها بالإنتاجية.

***مزايا الأسلوب المسحي:** يتميز المنهج المسحي بالآتي:

-سهولة تطبيقه وتعدد مجالاته في التطبيق.

-قدرته الكبيرة على تغطية وحدات كثيرة من المجتمع المدروس باستخدام أسلوب العينة في أغلب الأحيان.

-تناوله لظواهر معاصرة يجعل منها ذات فائدة ونفع كبيرين للمجتمع محل الدراسة.

***عيوب الأسلوب المسحي:** يعاب على الأسلوب المسحي الآتي:

-صعوبة السيطرة على كل متغيرات الدراسة فيه .

-قيمته مرتبطة بدقة العينة المختارة للدراسة ومدى جودة أدوات جمع البيانات مثل الاستبيان وغيره وطرق تحليلها.

-احتمال وجود قدر من التحيز من جانب الباحث بالنسبة لبعض الجوانب في الدراسة.

***أدوات الأسلوب المسحي:** تتنوع أدوات جمع المعلومات والبيانات في الأسلوب المسحي على النحو الآتي:

-المقابلة.

-الاستبيان.

-الاختبارات.

-الكتب والدوريات والمصادر المختلفة.

***معوقات استخدامه:** تتمثل معوقات استخدام الأسلوب المسحي في:

-ارتفاع تكاليف استخدامه وتطبيقه.

-حاجته إلى فترة زمنية طويلة وجهد كبير.

-يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع المعلومات، وفي أحيان أخرى يستخدم الباحث أكثر من أسلوب أو أداه لهذه الغاية.

ب. أسلوب دراسة الحالة: ويعرف أسلوب دراسة الحالة بأنه: المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

كما يعرف بأنه: أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر.

مما سبق من التعريفات يتضح الآتي:

✓ يهتم أسلوب دراسة الحالة بدراسة حالة واحدة قائمة مثل دراسة فرد أو أسرة أو شركة أو مدرسة.

✓تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله.

***استخداماته:** يستخدم أسلوب دراسة الحالة في الحالات التالية:

-عند الرغبة في دراسة المواقف المختلفة للوحدة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي أو الثقافي (أي كل محتويات الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأفكار إضافة للمكونات المادية للثقافة .

-حين يريد الباحث معرفة التطور التاريخي للوحدة المدروسة.

-حين يريد الباحث أن يسبر غور الحياة الداخلية لفرد أو أفراد معينين بدراسة حاجاتهم الاجتماعية واهتماماتهم ودوافعهم.

-قد يستخدم أسلوب دراسة الحالة كأسلوب مكمل لأسلوب آخر إذا احتاج الباحث استيضاح جانب معين من جوانب بحثه أو تفسير نتائج معينة بصورة مستفيضة. وتستخدم دراسة الحالة في كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية، ومع أن مثل هذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا في حالة أن يتم التوصل إلى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع.

-جمع بيانات لفهم شخصية الفرد الذي يعاني من مشكلة اجتماعية أو نفسية ما بغية معرفة الظروف التي ظهرت فيها المشكلة قيد البحث.

-دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ومن أمثلة ذلك الدراسات التي تهتم بالأسرة وظروف العمل ومستوى الأجور ونفقات المعيشة والبطالة وغير ذلك.

***أدوات أسلوب دراسة الحالة:** يتم جمع البيانات في مثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها:

-المقابلة الشخصية.

-الاستبيان.

-الوثائق، والمنشورات.

***مزايا أسلوب دراسة الحالة:** يحقق تطبيق أسلوب دراسة الحالة مجموعة من المزايا من أهمها :

1-توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.

2-يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

3-يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة مقارنة بأساليب ومناهج البحث الأخرى.

4-يركز الباحث فيه على حالة واحدة ولا يشتت جهده في دراسة موضوعات متعددة.

***عيوب أسلوب دراسة الحالة:** يمكن حصر عيوب أسلوب دراسة الحالة فيما يلي:

1-صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصاً إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

2-تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يجعل الباحث عنصراً غير محايد وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية.

ثالثا- المنهج التحليلي:

1-**تعريفه:** لا شك أن عبارة المنهج التحليلي تستعمل كثيرا لدى الباحثين، وتتردد لدى الدارسين باعتبار أن عملية التحليل تقوم عليها معظم المناهج وتتقاسمها العديد من التخصصات. والتحليل هو رد الموضوع المركب إلى عناصر بسيطة، ويقصد بالتحليل تفكيك وتبسيط المعاني والأفكار الموجودة في مختلف المصادر المتعلقة بموضوع البحث، ويساعد المنهج التحليلي على إزالة وإجلاء الغموض على ما كان يبدو للباحث مبهما في بداية البحث. فالمنهج التحليلي هو منهج فكري يصلح في مختلف الموضوعات العلمية باعتباره منهجا عاما يؤدي الى حل وتفكيك ما هو مركب.

ويعرف أسلوب تحليل المحتوى بأنه: أسلوب يقوم على وصف منظم ودقيق لنصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله.

كما يعرف بأنه: أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح للظاهرة المدروسة ووصفها وصفًا موضوعيًا ومنهجيًا وكميًا بالأرقام.

من خلال التعريفات السابقة يتضح الآتي:

✓تحليل المضمون هو اتصال غير مباشر بالأفراد من خلال الاكتفاء بالرجوع إلى الوثائق والسجلات والمقابلات التلفزيونية والصحفية المرتبطة بموضوع الدراسة.

✓يقوم الباحث بعد اختيار الوثائق والسجلات المناسبة بتحليلها مستندا إلى البيانات الصريحة الواضحة المذكورة فيها.

✓يتعين على الباحث التأكد من صدق تمثيل الوثيقة أو السجلات المستخدمة في التحليل سواء كان من حيث أهميتها، أو أصالتها، أو موضوعتها.

✓يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقاً، بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص.

✓يشترط في مثل هذا الأسلوب عدم تحيز الباحث عند اختيار عينة النصوص أو المسموعات المراد دراستها وتحليل مضمونها، بحيث يجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدراسة الذي تمثله.

✓التحليل للبيانات يمكن أن يكون كمياً بترجمة المحتوى إلى أرقام ونسب وأعداد وإحصائيات ومعدلات ثم حساب التكرارات لها، لتحديد مواقع التركيز والاهتمام أو التهميش؛ فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.

✓وقد يكون التحليل كيفياً من خلال تفسير وتحليل النتائج وكشف أسبابها وخلفياتها.

2-استخدامات أسلوب تحليل المحتوى: من المجالات والموضوعات التي يستخدم فيها أسلوب تحليل المحتوى ما يلي:

-التعرف على المعارف والقيم وتحقيق الأهداف والآثار التي تحملها الكتب، والمناهج، والأدبيات التربوية والثقافية وغيرها.

-دراسة محتوى المؤتمرات.

-تحليل النصوص السياسية والقانونية.

-تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها وذلك من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.

-دراسة وتحليل المواد التي تقدمها الصحف والإذاعة المسموعة أو المرئية والكتب والنشرات التي تتصل بأي موضوع من الموضوعات.

-تحليل مضمون الخطب السياسة والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.

-دراسة وتحليل مضمون البرامج السياسية للأحزاب وكذلك برامج الحملات الانتخابية.

-التحليل القانوني للمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الوطنية والدولية في ضوء القانون الدولي، والحكم على مدى شرعيتها.

-دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

3-أدوات أسلوب تحليل المحتوى: تنحصر أدوات أسلوب تحليل المحتوى بعدد من الوثائق المرتبطة بموضوع البحث مثل: السجلات والقوانين والأنظمة والصحف والمجلات وبرامج التلفزيون والكتب وغيرها من المواد التي تحتوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث.

4-مراحل المنهج التحليلي: إن المنهج التحليلي يمر بثلاثة مراحل وهي:

-**التفكيك أو التفسير** : وتشمل هذه المرحلة عرض الدراسات العلمية بشرح موسع مع إلتماس التأويلات من خلال استرجاع العناصر الأساسية والتعرف على المسببات والعلل بما يساعد على توضيح الظاهرة.

-**التقويم والنقد** : يعتبر هذا أهم جزء في الدراسة التحليلية وهذا بوجود دراسات سابقة تشبه البحث العلمي الذي يقوم به الباحث حيث ينطلق من تقويمها ونقدها بأسلوب علمي صحيح مع توضيح نقاط الضعف وتصحيحها بالاستناد على أسس علمية صحيحة، إذ يرصد الباحث مواطن الخطأ والصواب في البحث مرتكزا على الحقائق والثوابت والأصول العلمية.

-**التركيب والاستنتاج** : ويتمثل في تركيب المفاهيم والنتائج ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الاستنباط سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي وفي ضوء ذلك يتم التعميم.

3 -خطوات المنهج التحليلي: إذا التبس المنهج التحليلي مع منهج آخر فإن دور المنهج التحليلي يستخدم كعامل مساعد في تدقيق الاستنتاجات أو الخلاصة البحثية كما يمكن تلخيص خطوات المنهج التحليلي التي لا تكاد أن تنفصل عن مكونات الكثير من المناهج المستعمل من طرف الباحثين في:

- **تحديد مشكلة البحث:** إن أي بحث علمي لا يخلو من وضع أسئلة بحثية تبدأ بالأدوات المتعارف عليها بحث تكون الصياغة بكيف، هل، وما....، فلابد على الباحث من تحديد إشكالية بحثه.
- **صياغة الفرضيات** : يقوم الباحث في هذه المرحلة بوضع فرضيات تبين العلاقة بين متغيرين بالإضافة إلى إمكانية وضع الأسئلة والفرضيات معا والحكمة من ذلك هو أهداف البحث

التي ترتبط بالنتائج النهائية، كما يساهم المنهج التحليلي في تنظيم وترتيب البيانات للإجابة عن الأسئلة أو تفسير الفرضيات.

- **استنتاج النتائج وكتابة تقرير البحث:** بعد القيام بتوضيح إجابات أسئلة البحث وصياغتها وكذا الربط بين المتغيرات وتبيان العلاقة يأتي المنهج التحليلي ليساعد في صياغة الخلاصة أو النتائج وتطبيق هذا في العلوم القانونية يكون بتحليل النصوص القانونية التي يكون الغرض منها معرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النصوص على الظاهرة محل الدراسة، والتعليق على الاحكام والقرارات القضائية.

4-تقييم المنهج التحليلي: يمتاز أسلوب تحليل المحتوى بعدد من المزايا من أهمها:

-لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بالمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات؛ وذلك لأن المادة المطلوبة للدراسة متوفرة في الكتب أو الملفات أو وسائل الإعلان المختلفة.

-لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.

-هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

-تعتبر طريقة خالية من التأثير الشخصي للباحث وذلك لعدم وجود مشاركة فعلية من الباحث مع المبحوثين.

-يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من الموضوعات.

إلا أن أسلوب تحليل المحتوى لا يخلو من بعض العيوب من أبرزها:

-يحتاج إلى جهد مكتبي من قبل الباحث.

-يغلب على نتائج أسلوب تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة ولا يبين الأسباب التي أدت إلى ظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى.

-لا يمتاز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يكون الباحث مقيداً بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.

-المعلومات المأخوذة من تحليل المضمون قد لا تكون معلومات مأخوذة من وثائق حقيقية فقد تكون الوثائق مثالية وغير واقعية، وربما تكون مزورة وغير أصيلة.

-صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها.

رابعا- المنهج المقارن:

1-تعريف المنهج المقارن: يعرف بأنه ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

كما يعرف المنهج المقارن بأنه عملية عقلية، يتم من خلالها تحديد أوجه الشبه وأوجه التباين بين ظاهرتين أو أكثر، نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق.

من خلال التعريفين السابقين يتضح الآتي:

✓يهدف المنهج المقارن الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة.

✓تشمل طريقة المقارنة إجراء مقارنة بين ظاهرتين سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو طبيعية أو سياسية بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة ف المجتمع والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما.

✓على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التحليلي حتى أن الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التحليلي المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة.

2-استخداماته: يستخدم المنهج المقارن في الدراسات الآتية:

-دراسات العلوم القانونية.

-دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

-دراسات العلوم السياسية والاقتصادية.

-دراسات العلوم الشرعية.

3-شروط المنهج المقارن: من أهم الشروط التي ينبغي توافرها في المنهج المقارن ما يلي:

-يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها وإنما يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر.

-يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة إذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

-أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن فمثلا لا نستطيع أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدين تماماً.

-تجنب المقارنة السطحية إنما الغوص ف الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

-أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

4-خطوات المنهج المقارن يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة مجموعة من الخطوات نذكر منها ما يلي:

أ-اختيار الظاهرة المدروسة: حيث يتم تحديد الظواهر القابلة للمقارنة، ليست المتجانسة أو المتماثلة كليا ولا الظواهر المتناقضة كليا.

ب-جمع المعلومات: القيام بجمع المعلومات بواسطة استخدام أدوات البحث العلمي.

ج-مرحلة التحليل والمقارنة: القيام بعملية التحليل والتصنيف ومقارنتها. في هذه الخطوة يصبح الباحث على اطلاع كبير حول جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بالظاهرة محل الدراسة، كما يصبح قادرا على وضع براهينه ونظرياته وأحكامه بعد تطبيق كافة المقارنات اللازمة، ومن

ثم يضع الباحث تفسيره لكل النتائج التي توصل إليها.

د- مرحله استخلاص النتائج وكتابه التقرير: وهي آخر خطوة، حيث يعرض فيها الباحث جميع النتائج التي توصل إليها بعد انتهاء عملية المقارنة.

5-دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية: يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

فالدراسات القانونية لا تكاد تخلو من المقارنة ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية عبارة عن دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيره القانون المصري والفرنسي، كما تجدر الإشارة أن كثيرا من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت وليدة المقارنة بين المشرع الجزائري بغيره من القوانين كما أن التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري كانت بسبب هذه الانتقادات ، كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول وتحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقصان معدلات الجرائم والاستفادة من التشريع المقارن في كيفية مجابهتها.

وتأكيدا على أهمية اتباع المنهج المقارن في العلوم يقول ابن خلدون في مقدمته:" إن الباحث يحتاج الى العلم باختلاف الأمم والبقاع والأمصار، في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق والخلاف، ويعلم المتفق منها والمختلف."

6-أشكال المنهج المقارن: للمنهج المقارن شكلان هما:

أ-المقارنة الكيفية :وتشمل عملية المقارنة الكيفية:

* جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها وأوصافها ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع

ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات إلى المجتمع المراد المقارنة به.

* يكتفي فيه الباحث بجمع المعلومات عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة والقيام بالتعليق على تلك الأخبار ومناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة (غالباً ما تستخدم في نقد نظريات تاريخية سابقة نتيجة ظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث.

ب–**المقارنة الكمية** :تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة

وإعمال المنهج المقارن يكون على مستويين: قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي.
فعلى المستوى الأفقي :يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث...

فعلى سبيل المثال، إذا قام الباحث بالتصدي لبحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري وفي الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الجزائري، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فيوضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهرا أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

أما على المستوى الرأسي :فإن الأمر يختلف، حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدى. فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري الجزائري والشريعة الإسلامية.

فمثلاً عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معًا، وفي موضع واحد مبينًا أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين. وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين وبآن واحد.

وغير خاف أن منهج المقارنة الرأسية أفضل كثيرا وأدق من مثيله على المستوى الأفقي، ومرد ذلك:

-أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلا عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري الجزائري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.

ومهما يكن من أمر، فإن المنهج المقارن . عموماً . في مجال الدراسات القانونية، يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول.

كما يساعد ذلك المنهج على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم لمن يهمه التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة.

وحتى يؤتي المنهج المقارن ثماره في المجال القانوني، يلزم الباحث التحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها. كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين.

كما يجب أن يختار عدداً محدداً منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوافرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن

أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدماً من النظام الأصلي وذلك لتعظيم الفائدة من الدراسة المقارنة.

خامسا- المنهج الاستنباطي (الاستدلال التنازلي):

1-تعريفه: يعرف الاستدلال بأنه " البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء إلى التجربة وهذا قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب "، ويعرف كذلك بأنه "عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها ويمتد إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة.

وللإشارة فإن الميدان الأصلي للاستدلال هو الرياضيات ، إلا أن تطبيقاته لا تشمل هذا العلم فحسب بل تتعدى لسائر العلوم الأخرى ،فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية فهو يستدل اعتمادا على ما لديه من نصوص.

ومما سبق من التعريف يتضح لنا الآتي:

✓ الاستدلال منهج سنده الاستنباط بالعقل والتأمل والتفكر والقياس المنطقي في الاستنباط للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية.

✓الاستنباط يبدأ أو يستند إلى مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث. من هنا نرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء. منهج أسلوبه الشرح والنظر والتفكر والتأمل والتحليل، وينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص.

✓الاستنباط أو الاستدلال منهج يبدأ من قضايا مبدئية مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة.

✓الاستنباط أو الاستدلال منهج يتناول العناوين والنظريات العامة ويحللها ليصل إلى نتائجها وفروعها، فهو منهج يقوم على تفكيك القضية إلى أجزائها.

✓الاستنباط منهج يربط بين المقدمات والنتائج، ويبدأ بالكليات ثم منها إلى الجزئيات.

2-مبادئ المنهج الاستدلالي ويقصد بها القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها وفق أي استدلال لذا تعتبر نقطة البداية في كل استدلال ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة مبادئ هي البديهيات، المصادرات، و التعريفات.

أ-البديهيات: البديهية هي قضية أولية بيّنة بنفسها وليس من الممكن البرهنة عليها فهي صادقة بلا برهان. وتتسم البديهية بثلاثة خاصيات هي أنها بينة وواضحة، حيث تتبين وتتضح للعقل تلقائيا ودون البرهان المنطقي، كما أن البديهية أولية منطقية أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص أو مستنتج من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى، وتعتبر البديهية قاعدة عامة أو قضية مشتركة لأنها مسلم بها من كافة العقول على سواء ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد. ومن البديهيات ذات الصلة بالقانون " من يملك الكل يملك الجزء".

ب-المصادرات(المسلمات): المصادرات عبارة عن قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات فهي ليست بيّنة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بهذا تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة .

ج-التعريفات: التعريف هو التعبير عن ماهية المعرّف وحده، ويتركب التعريف من شيئين هما المعرَّف وهو الشيء المراد تعريفه والمعرّف به وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرَّف. ويجب أن يكون التعريف تعريفا جامعا مانعا يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات خارجة عنه. وهو قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع. وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة ومشتركة فهو يخص الشيء وحده دون غيره.

3-أدوات الاستدلال: تقتضي العملية الاستدلالية ادوات معينه يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات وهذه الأدوات هي:

أ -**البرهان الرياضي:** هو عبارة عن عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا

أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، ويصفه العلماء بأنه مبدع فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة. وفي عملية البرهنة يسلم بصحة المقدمات لأن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج.

ب-القياس: ينطلق القياس من مقدمات مسلم بصحتها ويصل إلى نتائج. فهو عبارة عن تحصيل حاصل بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية. وهو بهذه الخاصية يختلف عن البرهان الرياضي الذي تكوم نتائجه لم تشتمل عليها المقدمات لا صراحة ولا ضمنيا.

ج-التجريب العقلي: ويقصد به قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج وهو يختلف عن المنهج التجريبي فهذا الاخير يقوم على الملاحظة والفرضية والتجارب الخارجية المادية بينما التجريب العقلي التجارب تكون داخل العقل فحسب.

د-التركيب: هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى.

4- خطوات الاستنباط: في البداية يجب التأكيد على أن اعتماد المنهج الاستنباطي يقتضي أن يكون المطلوب فيه من الباحث، أو غيره ممن يمارس الاستدلال كالقضاة، هو التوصل إلى حكم جزئي انطلاقا من حكم كلي أو قاعدة عامة. فإذا تحدد المطلوب على النحو المذكور على الباحث تتبع الخطوات الآتية:

1 -تأليف مقدمه أولى تشتمل على الجزء المراد معرفه حكمه عن طريق الاستنباط وتوصف هذه المقدمة بالمقدمة الصغرى.

2-تاليف مقدمة ثانية تتضمن القاعدة الكلية (مبدأ قانوني، قاعدة قانونية، تعريف) والتي يُعمد إلى تطبيقها على الجزء لمعرفة حكمه عن طريق الاستنباط وتوصف هذه المقدمة بالمقدمة الكبرى. مع الإشارة إلى أن ترتيب المقدمتين لا يؤثر في سلامة الاستنباط، وإن كان الشائع لدى المناطقة أو رجال المنطق البدء بالمقدمة الصغرى فإن بعضهم يميل الى البدء بالكبرى.

3- استخلاص النتيجة: وهي الحكم الذي يلزم عن المقدمتين، أي الحكم الذي يُنتهى إليه من خلال المطابقة والربط المنطقي بين المقدمتين.

وصحة النتيجة مرهون بصحة المقدمات، إذ القاعدة أنه إذا صحت المقدمات صحت النتائج. وهو ما يستدعي العناية بسلامة المقدمات ودقتها لا سيما المقدمة الصغرى على اعتبار أن المقدمة الكبرى أو القاعدة الكلية تكون صحيحة أو مسلم بصحتها.

كما أن سلامة ودقة عملية الاستنباط تقتضي من الباحث الاستعانة ببعض العمليات العقلية كالتحليل والتركيب والقياس والمقارنة والتعليل والتسبيب. فالتعريف مثلا يتعين تحليله إلى عناصر حتى يسهل مطابقته مع الجزئية المراد استنتاج حكمها.

5- تطبيق المنهج الاستدلالي في ميدان العلوم القانونية

أ-تطبيق المنهج الاستدلالي في القضاء: يتمثل دور المنهج الاستدلالي على المستوى القضائي في إرشاد القاضي لحل النزاع فالحكم القضائي ما هو إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي تبدأ من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم. إن القاضي يطبق طريقة القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه وحلها فتعتبر القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي وعليه فإذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى للقياس بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى للقياس .

ويكون ذلك عن طريق تحديد فرضيات القاعدة القانونية ومقابلتها بالعناصر الواقعية فإذا اندمجت هذه الأخيرة في الفرضيات يكون الحل حينها تطبيق الأثر أو الحكم الذي تقره القاعدة العامة ولكن القياس القانوني لا يكون في أغلب الأحيان بهذه البساطة خاصة حينما تحمل القاعدة القانونية فرضيات كثيرة أو تحمل مبادئ قانونية متعددة وقد لا تكون الوقائع المادية بسيطة بل تكون مركبة وعندها يمكن تجزئة القياس إلى مراحل متتالية حتي نصل إلى النتيجة النهائية.

ب-تطبيق المنهج الاستدلالي في التشريع إن المشرع يستعين بالمنهج الاستدلالي في إصدار التشريعات فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس فيمنع ارتكاب فعلا ما وهذا انطلاقا من منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة وفي هذا الصدد نجد منع التعامل في المخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب بالعقل وتمنع الإدراك وهكذا يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي تكون في هذا المجال. انظر في ذلك المواد 39،47، 48 من الدستور.

5-عيوب المنهج الاستدلالي:

-يعتبر منهج جامد لأنه ينظر إلى الظواهر على أنها جامدة وثابتة.

-قصور هذا المنهج في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لأنها ظواهر وحقائق ومعطيات حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد والتغيير والتطور ولا يمكن معالجتها ودراستها وبحثها علميا بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ وقضايا أخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعية جامدة وثابتة مكانا وزمانا، لذا كانت حتمية البحث في مناهج البحث العلمي الأخرى الملائمة والمناسبة لطبيعة الظواهر والأمور والأشياء والحقائق القانونية باعتبارها ظواهر وحقائق اجتماعية والاقتصادية وسياسية حتى تكون الدراسات تؤدي إلى الوصول لحقائق ونتائج جديدة مثل المناهج العلمية الأخرى.

سادسا-المنهج الاستقرائي:

1-تعريفه: يمكن تعريف الاستقراء على أنه: عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية .

مما سبق من التعريف يتضح لنا أن الباحث في المنهج الاستقرائي ينتقل من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام، حيث يبدأ الباحث بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل.

2-خطوات المنهج الإستقرائي:

أ- تحديد الإشكالية أو الظاهرة محل البحث العلمي: وبهذا يشترك مع غيره من المناهج ينطلق من تحديد الإشكالية أو الظاهرة وهذا من أجل معرفة أسبابها ومتابعتها في عدة مراحل . ويكون ذلك عن طريق طرح أسئلة أي ما الغرض من متابعة هذه المشكلة.

ب-الملاحظة الدقيقة وجمع المعلومات: تعتبر الملاحظة العلمية من أهم خطوات المنهج الاستقرائي كتوجيه جميع حواس الإنسان لدراسة ظاهرة معينة وهذا لغرض التفسير المنتظم والدقيق وحتى تكون الملاحظة دقيقة يجب أن تكون بموضوعية وعدم الانحياز من طرف الباحث.

د-**الفرضيات** وتسمى الاكتشاف حيث يصوغ الباحث مجموعة من الفرضيات والغرض منها هو

التفكير لحل المشكلة مبدئيا.

هـ-اختبار الفرضيات ويكون ذلك عن طريق التجارب العلمية ويجب على الباحث أن يهتم بكل الأمور الظاهرة والحقيقية وهذا لسلامة الفرضيات.

و-التحقق والتعميم: بعد اختبار الفروض يتم وضع الاستنتاجات ومن ثم تعميمها على الوجه العام لتصبح بمثابة أحكام في القانون أو نظريات ثم الاستناد عليها في معالجة الظاهرة التي كانت محل الدراسة.

3-أنواع الاستقراء : قسم أرسطو الاستقراء إلى نوعين هما:

أ-الاستقراء الكامل :هو استقراء يقيني يقوم على ملاحظة جميع مفردات الظاهرة موضع البحث لإصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة. وهذا يبدو غير عملي من الناحية الواقعية لما يتطلبه الاستقراء الكامل من القيام بملاحظة كافة عناصر الظاهرة.

وهناك من يعتبر الاستقراء الكامل استنباطا لأنه لا يسير من الخاص إلى العام بل تأتي النتيجة مساوية للمقدمة.

ب-الاستقراء الناقص :وهو استقراء غير يقيني حيث يقوم الباحث بدراسة بعض مفردات الظاهرة دراسة شاملة ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل، فالباحث ينتقل من المعلوم إلى المجهول.

4-مميزات المنهج الاستقرائي:

- يمكن الباحث من دراسة الظاهرة أو المشكلة بشكل دقيق
- يمكن الباحث من تحقيق عنصر الموضوعية في البحث العلمي
- يمكن الباحث من الحصول على نتائج دقيقة
- يمكن الباحث من الوصول إلى مجموعة من القوانين المفيدة

5-عيوبه:

- من الصعب تعميم النتائج الخاصة بهذا المنهج لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

- من الممكن أن تتغير المعطيات الخاصة بالبحث مستقبلا
- قد لا تتماثل كافة الجزئيات في نفس الصفات.

سابعا-المنهج التجريبي:

1-تعريف المنهج التجريبي: يعرف بأنه: الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات، التي تخص ظاهرة ما، وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات، والتحكم بها .

كما يعرف بأنه: تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة، التي تكون موضوعًا للدراسة، وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع أو الظاهرة.

من خلال التعريفات السابقة يتضح الآتي:

✓يقوم المنهج التجريبي على التحكم في الظاهرة وإجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل منتظم من أجل قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة.

✓يقوم المنهج التجريبي على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري دراسة أثرة في هذه الظروف الجديدة. وهذا التغيير والضبط في ظروف الواقع يسمى بالتجربة.

تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة، التي تكون موضوعًا للدراسة، وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع أو الظاهرة. الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات، التي تخص ظاهرة ما، وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات، والتحكم بها.

✓يتميز المنهج التجريبي عن غيره من باقي المناهج في أن الباحث يتدخل في الظاهرة المدروسة ويؤثر ويتحكم في المتغيرات من أجل قياس أثرها الدقيق على المشكلة.

✓يعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة بالشكل الصحيح.

✓تعتبر التجربة هي أحد الطرق التي يمكن أن تستخدم ف المشاهدة العلمية للظواهر والتي يمكن للباحث بواسطتها جمع البيانات عن تلك الظواهر لفهم سلوكها والتنبؤ بها.

✓تعتبر التجربة من أنسب الأساليب لاختبار فروض نظرية يكون الباحث قد صاغها من مشاهداته.

✓يعتبر القيام بالتجارب على الظواهر ف معظمها تفسيري أكثر منه وصفي للظواهر محل البحث.

✓البحوث التجريبية غالباً ما تجري في المختبر، وتحدد كيف؟ ولماذا تكون الأشياء؟، أو تتداخل مع بعضها.

2-استخدامات المنهج التجريبي: من أبرز المجالات والموضوعات التي يستخدم فيها المنهج التجريبي ما يلي:

-دراسات الظواهر الفيزيائية.

-دراسات العلوم الطبيعية.

-مجال العلوم القانونية والإدارية.

-البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية والثقافية والسياسة والجغرافيا

-دراسات العلوم الجنائية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها.

-تفسير الظواهر والمشاكل القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا والتحكم فيها وحلها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكفاية وبطريقة علمية صحيحة .

-كما يستخدم أحياناً في دراسات العلوم التربوية.

3-أدوات المنهج التجريبي:

-تعتبر الملاحظة والمشاهدة أقوى وأدق أدوات المنهج التجريبي.

4-أنواع التجارب في البحث التجريبي: عند استخدام التجربة في البحث العلمي هناك نوعين من التجارب هما:

***التجارب المعملية** :ويتم فيها وضع أفراد العينة موضع البحث في مناخ تجريبي أو اصطناعي يتناسب مع أغراض البحث، وهذا يساعد الباحث على التحكم فكافة متغيرات الدراسة.

***التجارب الميدانية** :ويتم فيها إجراء التجارب واختبار الفروض في مناخ عادي، كالمدرسة والمصنع والبيت. وتتميز هذه الطريقة بأن الأفراد المبحوثين لا يتصنعون الحركة أو النشاط حيث لا يوجد لديهم شك في أنهم مراقبين أو موضع دراسة، مما قد ينعكس على سلوكهم.

5-خطوات المنهج التجريبي: يمكن القول إن المنهج التجريبي يختلف عن غيره من المناهج في خطوات البحث والتي تشمل إلى جانب تحديد المشكلة وصياغة الفروض ما يلي:

أ-تصميم واختيار التجربة: والتجربة هنا هي مجموعة من الإجراءات المنظمة والمقصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث ف إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفروض أو تنفيها، وتصميم التجربة يتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة لأنه يتوجب فيه حصر جميع العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وكذلك تحديد العامل المستقل المراد التعرف على دوره وتأثيره في الظاهرة وضبط العوامل الأخرى. كذلك يشتمل تصميم التجربة على تحديد لمكان وزمان إجرائها وتجهيز واضح لوسائل قياس النتائج واختبار صدقها.

ب- إجراء التجربة وتنفيذها: وفي حالة تطبيق المنهج التجريبي لا بد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وواضح وهما:

* **المتغير المستقل** :وهو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره في الظاهرة المدروسة وعادة ما يعرف باسم المتغير أو العامل التجريبي.

***المتغير التابع: مشكلة الدراسة** :(وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل في الظاهرة. وعادة يقوم الباحث بصياغة فرضيته محاولاً إيجاد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولكي يتمكن الباحث من اختبار وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها، لا بد له من استبعاد وضبط تأُثير العوامل الأخرى على الظاهرة قيد الدراسة لكي يتيح المجال للعامل المستقل وحده بالتأثير على المتغير التابع. وقد لوحظ من خلال خبرات كثير من الباحثين أن المتغير التابع يتأثر بخصائص الأفراد في المجموعة التجريبية التي تتعرض للمتغير المستقل لتحديد درجة تأثيره فيها، وللتغلب على مثل هذه المشكلة فإنه يقترح أن يقوم الباحث بإجراء تجربته على مجموعتين من الأفراد إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة شريطة أن لا يكون هناك أي فروق بين خصائص وصفات الأفراد في المجموعتين.

كذلك قد يتأثر المتغير التابع بالعديد من العوامل الخارجية وبإجراءات تنفيذ التجربة، لذلك لا بد للباحث من ضبط هذه العوامل وتحييدها ومنع تأثيرها على العامل التابع، لكي يستطيع تحقيق نتائج دقيقة وصحيحة.

6-مميزات وعيوب المنهج التجريبي: من أهم مميزات المنهج التجريبي الآتي:

-يتميز عن غيره من المناهج بدور متعاظم للباحث لا يقتصر فقط على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها.

-المنهج التجريبي يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيهما بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال.

-يمكن للباحث المستخدم للأسلوب التجريبي أن يكرر التجربة عبر الزمن، مما يعطي الباحث فرصة التأكد من صدق النتائج وثباتها.

ومن العيوب والانتقادات الموجهة للمنهج التجريبي ما يلي:

-إيجاد البيئة الاصطناعية عند استخدام المنهج التجريبي في قياس العلاقات بين المتغيرات وربما يدفع الأفراد موضع التجربة إلى تغير سلوكهم لشعورهم بأنهم موضع ملاحظة واختبار مما قد يؤدي إلى تحيز في النتائج.

-يعتمد المنهج التجريبي على العينة في إجراء التجربة ومن ثم تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، ولكن ما يعيب ذلك أنه قد لا تمثل العينة مجتمع البحث وبالتالي يصعب معها تعميم النتائج.

-دقة النتائج في المنهج التجريبي تعتمد على الأدوات المستخدمة في التجربة كالاختبارات والمقاييس، وبالتالي تطور الأدوات المستخدمة يساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة. وبذلك يحذر الباحث من

الوقوع في أخطاء القياس من خلال التأكد من اختيار أدوات القياس المناسبة والتي تتميز بالصدق والموضوعية والثبات.

-يعتمد المنهج التجريبي على استخدام أسلوب الضبط والعزل لكافة العوامل المؤثرة على الظاهرة، ولكن هذا يبدو صعب التحقق في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتأثرها بعوامل عديدة متفاعلة يصعب عدلها وتثبيتها.

-يتطلب إجراء التجربة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية المعقدة، لأن تصميم التجربة وتنفيذها يتطلب إجراء تعديلات إدارية وفنية متعددة قد لا يستطيع الباحث بمفرده أن يقوم بها مما يتطلب الاستعانة بالجهات المسؤولة لمساعدته في إجراء التعديلات. فالمعلم الذي يريد أن يستخدم أسلوبا جديدا في التدريس مثل أسلوب الزيارات الميدانية يحتاج إلى موافقة مدير المدرسة وموافقة المؤسسات التي سيتم زيارتها وموافقة أولياء الأمور على الزيارات، ويحتاج إلى وسائل نقل. حيث تعتبر مثل هذه الإجراءات عقبات إدارية وفنية قد لا تشجع الباحث على استخدام الأسلوب التجريبي.